البعد التاريخي لتفسير الأزمات الاقتصادية

(منذ العصور القديمة إلى عصر مدرسة الطبيعيين)

د. أحمد إبراهيم عبد منصور
أستاذ مساعد
كلية الادارة والاقتصاد، جامعة نوروز
اقليم كردستان العراق

د. أكرم محمد أسود
مدرس
كلية الادارة والاقتصاد، جامعة نوروز
اقليم كردستان العراق

باور أحمد حاجي
باحث
وزارة الداخلية
اقليم كردستان العراق

المستخلص

إن البحث عن أسباب الأزمات الاقتصادية في ثنايا التاريخ يعد صعباً, بسبب أن الفكر الاقتصادي في العصور القديمة كان جزءاً مشتقاً من الأفكار الدينية أو القانونية أو الأخلاقية, حيث تكمن صعوبة هذا الأمر في دراسة الفصل بين هذه الأفكار والأفكار الاقتصادية وخاصة عند دراسة الفكر عند المصريين القدماء والإغريق والرومان وبلاد ما بين النهرين. إلاّ أن الصور تتضح أكثر عندما نأتي إلى دراسة أفكار المدرسة التجارية, ومن ثم تتضح بشكل جلي أكثر عندما ندرس الموضوع عند المدرسة الطبيعيين. وعليه فإن تاريخ الفكر الاقتصادي هو تاريخ الإنسان منذ أن وجد على سطح الأرض وإحساسه بالحقيقة الأساسية التي هي حاجاته المتعددة مقابل الموارد المحدودة نسبياً, ومن هنا تتدفق المشكلات والظواهر الاقتصادية إلى حيز الوجود كلما زاد الصراع على الموارد مع زيادة السكان, حيث يأتي الفكر الاقتصادي انعكاساً لهذه الوقائع محاولاً التفسير والتعبير عنها, ويبحث عن أفضل السبل لمعالجتها والبحث عن وسائل تفاديها مستقبلاً.

الكلمات الدالة: الاقتصاد، التنمية الاقتصادية، للتنمية المستدامة، الاستغلال رأس المال الطبيعي، البيئة والفقر.

1. المقدمة

إن البحث عن أسباب الأزمات الاقتصادية في ثنايا التاريخ يعد صعباً, بسبب أن الفكر الاقتصادي في العصور القديمة كان جزءاً مشتقاً من الأفكار الدينية أو القانونية أو الأخلاقية, حيث تكمن صعوبة هذا الأمر في دراسة الفصل بين هذه الأفكار والأفكار الاقتصادية وخاصة عند دراسة الفكر عند المصريين القدماء والإغريق والرومان وبلاد ما بين النهرين. إلاّ أن الصور تتضح أكثر عندما نأتي إلى دراسة أفكار المدرسة التجارية, ومن ثم تتضح بشكل جلي أكثر عندما ندرس الموضوع عند المدرسة الكلاسيكية. وعليه فإن تاريخ الفكر الاقتصادي هو تاريخ الإنسان منذ أن وجد على سطح الأرض وإحساسه بالحقيقة الأساسية التي هي حاجاته المتعددة مقابل الموارد المحدودة نسبياً, ومن هنا تتدفق المشكلات والظواهر الاقتصادية إلى حيز الوجود كلما زاد الصراع على الموارد مع زيادة السكان, حيث يأتي الفكر الاقتصادي انعكاساً لهذه الوقائع محاولاً التفسير والتعبير عنها, ويبحث عن أفضل السبل لمعالجتها والبحث عن وسائل تفاديها مستقبلاً.

1. 1 أهمية البحث

تناول الاقتصاديون الأزمات الاقتصادية بالبحث والدراسة، وظهرت دراسات وأبحاث مختلفة تفسر هذه الأزمات من وجهات نظر متعددة، موجهين الأنظار إلى طبيعة تلك الأزمات وحقيقتها والأسباب التي كانت وراء ظهورها وإبراز أهم تداعياتها على مستوى الاقتصاد الوطني والدولي. فتكمن أهمية هذه الدراسة في التركيز على مسار الأزمات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد العالمي, والتي رأت فيها المدرسة الكلاسيكية بأنها نتيجة فعلية لمتظمنات النظرية الاقتصادية وقُدرة القانون الطبيعي على إعادة التوازن في الاقتصاد.

1. 2 مشكلة البحث

بالعودة إلى المسار الذي تشكلت على وفقه النظرية الاقتصادية تبين أن المشكلة الحقيقية التي نحن بصددها من حيث كونها موضوع, فهي متغيرة طبقاً لتغيرات الآليات

المجلة الاكاديمية لجامعة نوروز
المجلد 6، العدد 4 (2017)
استلم البحث في 2017/9/1، قبل في 2017/12/1
ورقة بحث منتظمة نشرت في 2017/12/20
البريد الالكتروني للباحث: ahmed.ibrahim@gmail.com
حقوق الطبع والنشر © 2017 أسماء المؤلفين. هذه مقالة الوصول اليها مفتوح موزعة تحت رخصة المشاع الايداعي النسبي – CC BY-NC-ND 4.0

doi: 10.25007/ajnu.v6n4a122

ومن حيث كونها علاقات فهي ثابتة, إذاً ينصب البحث على دراسة الموضوعات كونها متغيرة بشكل مستمر.

1. 3 فرضية البحث

من خلال ما تقدم من استعراض أهمية ومشكلة البحث يمكننا صياغة الفرضية على النحو الآتي:

(ان الأزمات الاقتصادية في مسارها منذ العصور القديمة وحتى عصر المدرسة الطبيعيين كانت تؤدي إلى حالات متباينة في إطار الكساد والرواج والأسباب والنتائج).

1. 4 منهج البحث

اعتمد الباحث في دراسته هذه على منهج دراسة الجزء للوصول إلى الكليات أو ما يسمى بـ (المنهج الاستقرائي), حيث أن الأجزاء هي التأزمات الاقتصادية للوصول إلى تأثير هذه التأزمات على الاقتصاد الكلي.

1. 5 خطة البحث

وبغية استكمال البعد التاريخي لموضوع الأزمات الاقتصادية سنتناول موضوعات متفرقة تشكل مدخلاً مناسباً للولوج إلى دراسته بشكل منظم. من أجل ذلك تم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة مباحث.

في المبحث الأول ناقشنا جذور الجدل الفكري في تفسير الأزمات الاقتصادية, بينما ناقشنا في المبحث الثاني رؤية التجاريين للأزمات الاقتصادية, وخصصنا المبحث الثالث والأخير لدراسة مدرسة الطبيعيين وتوزيع الناتج الصافي.

2. المبحث الأول:

1. جذور الجدل الفكري في تفسير الأزمات الاقتصادية

لم تتناول الحضارات القديمة ولا حضارات العصور الوسطى الفكر الاقتصادي إلاّ بشكل عارض ضمن المنظومات الدينية أو الأخلاقية أو القانونية, حيث كانت سيطرة الإنسان على بيئته المحيطة محدودة جداً, وفي مثل هذه الظروف فإن الفكر الإنساني حول الظواهر الاجتماعية ومن ضمنها الاقتصادية كان مشوباً دائماً بالأفكار الغيبية. فنرى مثلاً في مصر القديمة كان الدين كما يحدّثنا "آدم سميث" « يفرض على كل شخص أن يزاول مهنة أبيه, وكان المفروض أنه يرتكب أبشع تدنيس لحرمة المعتقدات إذا احترف غيرها » (هيلبرونر, 2002م), فكان هناك وجود لرجال الكهنوت والساسه والفلاسفة والمؤرخون, أما الاقتصاديون فلم يكن لهم وجود وهو أمر قد لا يبدو غريباً.

يعرض لنا الكاتب الانكليزي "جون هوبسون" صورة العالم الشائعة التي قدمها مؤيدو مركزية أوروبا قبل عام (1500م) بأنها كانت تتضمن ملحمتين أساسيتين: الأولى: عالم غارق فيما يسمى بـ (التقاليد) الراكدة. والثانية: عالم مقسم إلى مناطق حضارية منعزلة ومتخلفة تحكمها دول طاغية أساساً في الشرق, وتبعاً لذلك فإن تخيل عالم فيه اعتماد متبادل فيما بينه قبل عام (1500م) يعد شيئاً لا يمكن تصوره, لذلك فإن بزوغ حضارة متقدمة بدأ حوالي عام (1500م) أطلق عليه (عصر الاستكشاف الأوربي) (هوبسون, 2006م). يرى "هوبسون" بأن هذه الصورة المعتادة التي قدمها مؤيدوا مركزية أوروبا تعد بمثابة أسطورة, فقد كان هناك اقتصاداً عالمياً قد بدأ فعلّيا في القرن السادس الميلادي, على الرغم من وجود اقتصاد إغريقي كما يقوله "م. آى. فينلى" في مدينة (إيثاكه) « وفيما يتعلق بأهالى إيثاكه من غير العبيد, فإن بعض السكان الأحرار الذين شكلوا معظم المجتمع كانوا أرباب بيوت مستقلين, رعاةً أحراراً وفلاحين يمتلكون حيازاتهم, وآخرين كانوا متخصصين في بعض الحرف, نجارين وصناع معادن, وعرافين ومنُشدين وأطباء » (فينلى, م. آى, 2014م), كما كانت معظم الحروب التي كانت تحدث في ذلك الوقت في بلاد الإغريق, كان الهدف منها هو الحصول على الغنائم « وكانت الحروب والغارات من أجل الغنائم. وكان الاستيلاء بالقوة إحدى سبل الحصول على المعدن أو على أية سلع أخرى من مصدر خارجي. ويعتقد بعض الباحثين أن نواة الحقيقة التاريخية في قصة الحروب الطروادية هي تحديداً غارة جماعية بهذا الشكل من أجل إمدادات الحديد », « وكانت هناك أوقات وظروف فضّل فيها حتى أشرس الأبطال اللجوء إلى السلم. وعندئذ كانت آلية المقايضة هي البديل الوحيد, وكان الأساس الوحيد هو تبادل الهدايا », « ففي التجارة تغيير الأشياء الأيادى لأن كلاً منها تحتاج ما في اليد الأخرى. فالحاجة إلى شيء محدد بعينه كان الأساس للتعامل» (فينلى, م. آى, مصدر سابق), وقد كانت الماشية مقياس تقدير القيمة, وفي هذا الصدد وبذلك المعنى فقط كانت الماشية نقوداً, ويرى "م. آى. فينلى" بأنه لا الماشية ولا أي شيء آخر استخدم في المجالات الأخرى العديدة التي استخدمت فيها النقود فيما بعد, وتقريباً كان أي شيء مفيد يؤدي إلى الغرض نفسه, كما أن المعيار التقليدي عند الإغريق لتحديد القيمة لا يزيد عن كونه لغة اصطناعية, مجرد رمز مثل "س" أو "ص" أو "ع" من رموز الجبر, وبمفرده لا يستطيع الرمز أن يحدد

doi: 10.25007/ajnu.v6n4a122

مقدار الحديد الذي يساوي قيمة بقرة واحدة أو يقابل أي مقدار من الخمر. ويتابع "م. آى. فينلى" بأنه في عالم "آدم سميث" كان ذلك التحديد يتم من خلال سوق العرض والطلب, وهي آلية مجهولة تماماً في طروادة وإيثاكة. فخلف "السوق" يكمن حافز الربح, وإن كان هناك شيء واحد محرم في تبادلات الطرواديين والإيثاكيين فهو الربح في عملية التبادل, وسواء كان الأمر يتعلق بالتجارة أم بعلاقة مبادلة أخرى فإن المبدأ الثابت هو المساواة والفائدة المتبادلة. أما الكسب على حساب طرف آخر فكان ينتمي إلى عالم مختلف, إلى الحرب والإغارة (المصدر نفسه), وعلى هذا يكون العالم قد شهد قبل عام (1500م) اقتصاداً شرقياً جديراً بالاعتبار, ولم يدخل الأوروبيون تلك الدائرة العالمية إلا بشروط أملاها عرب الشرق الأوسط والفرس والأفارقة.

على الرغم مما قدّمه "هوبسون" من أصالة للشرق على الغرب الأوروبي, إلاّ أن الشرق القديم لم يتوصل إلى ما وصل إليه العالم الغربي بعد عام (1500م) أي في عصر الاستكشافات الجغرافية وما بعدها. فنرى مثلاً أن الحضارات القديمة في الشرق (الحضارة المصرية والبابلية والصينية) عرفت مجتمعات منظمة كانت تُسيطر على تنظيمها أمور الحياة الاقتصادية (نظام الرّي بشكل خاص) الذي كان معروفاً في مصر والعراق (البلاوى, 1995م), كما وردت بعض الأفكار عن الملكية وتنظيمها في قانون "حمورابي", ولكن هذه التنظيمات قد تناولت بصفة أساسية الجانب القانوني والديني ولم تتعرض للجوانب الاقتصادية, فنلاحظ أن القسم الرابع والخامس من (قوانين حمورابي) تتعلق بشؤون الحقل والبساتين وبمخازن البيع بالجملة ودكاكين التجارة والرهن والتعامل مع صغار التجار, إلاّ أنها كلها تتكلم من وجهة النظر القانونية, لذلك نراه مثلاً في المادة (64) يقول « إذا أعطى سيد بستانه لبستاني لإدارتها فعلى البستاني أن يعطي مالك البستان ثلثي محصول البستان أجرة للبستان طوال المدة التي يحتفظ فيها بالبستان ويأخذ لنفسه الثلث » (حمورابي, 2007م), على الرغم من أن هذه المادة تخص الزراعة إلاّ أنها ينظر إليها من الوجهة الحقوقية. كما أن الكتابات المصرية القديمة قاصرة على تسجيل بعض الأفكار الفلسفية والدينية ونظام الحكم دون التطرق إلى الجانب الاقتصادي.

وفي الوقت نفسه كان الفكر الاقتصادي في العالم الغربي القديم (بلاد الإغريق) غائباً كذلك, حيث بدء الاقتصاد الإغريقي عائلياً ولم تظهر مشاكل اقتصادية هامة إلاّ في وقت متأخر نتيجة الحصول على غنائم الحرب وإزدهار التجارة, ومع ذلك فإننا لا نجد بناءً فكرياً عن المشاكل الاقتصادية برغم اهتمام الإغريق بالمسائل الفكرية (البلاوى, مصدر سابق) ولعل السبب في ذلك يرجع إلى أن الدولة المدنية الإغريقية قد قامت على استخدام العبيد [1]. ونجد بعض الأفكار الاقتصادية المتناثرة لدى فلاسفة اليونانيين أمثال "أفلاطون" و "أرسطو".

الفيلسوف الإغريقي المعروف "أفلاطون" تناول بعض المشاكل الاقتصادية في كتاباته الفلسفية (الجمهورية والقوانين), حيث كان يرى أن نشأة الدولة السياسية ترجع إلى اعتبارات اقتصادية « تنبثق الدولة, كما أتصوّر, من حاجات الجنس البشري, لا أحد يمكنه البقاء بنفسه, بل كلنا لدينا عدة متطلبات. وبما أننا نمتلك عدة احتياجات إذن, فسنحتاج لأشخاص عديدين لإمدادنا بها. يؤخذ واحد كمساعد لغرض ما, وآخر لغرض آخر, وعندما يُجمّع هؤلاء الشركاء والمساعدون في مسكن موحّد معاً, سندعو هذا الجسم المأهول دولة » (أفلاطون, 1994م), ودعا في كتابه (الجمهورية) إلى إقامة مدينة مثالية قائمة على تقسيم العمل والاختصاصات والمزايا بين طبقات المجتمع, وهنا تكون للنقود دوراً مهماً في مدينته, فعندما يتم تقسيم العمل وتخصص كل فرد بحرفة معينة يظهر لديهم فائض الإنتاج المتبادل, فإن كل شخص سيعرض إنتاجه على الآخرين ليبعه لهم, فتقوم النقود هنا بوظيفة (أداة للتبادل) (المصدر نفسه), وينسب "شومبيتر" إلى "أفلاطون" أنه قد أخذ بنظرية تقول « إن قبول النقود في المعاملات لا يرجع إلى قيمة المادة التي تُكون تلك النقود المصنوعة منها, ولكن إلى اتفاق الناس وجريانهم على استخدامها كوسيط للمبادلة » (شومبيتر, م1, 2005م), وهي حالة من التوازن تبعد التأزمات في العرض والطلب.

أما "أرسطو" فقد حاول تفسير بعض الظواهر الاقتصادية, ففرّق بين قيمة الاستعمال وقيمة المبادلة, فقيمة الاستعمال هي منفعة الشيء بالنسبة للشخص بينما قيمة المبادلة فالغرض منها هو تحديد معدل التبادل بين السلع بعضها بالبعض, وفيما يتعلق بتحديد قيمة التبادل فقد كان تفسير "أرسطو" أخلاقياً أكثر منها تحليلياً لأنه اقتصر على الاهتمام بتحديد فكرة (الثمن العادل). كما فسّر "أرسطو" كيفية ظهور النقود وقد أرجع ذلك إلى عيوب المقايضة, فقد بيّن بأنه « لما حصل الامداد الاجنبي, باستيراد ما يفتقرون اليه, وتصدير ما يعزز عندهم, ابتكرت الضرورة استعمال النقد. لان ضروريات المعاش ليست كلها سهلة النقل » (أرسطو, 1957م).

كما قدّم إشارات عن نظرية الاستغلال في صورة بدائية, ففرّق بين الإثراء الطبيعي والإثراء غير الطبيعي واعتبر التجارة من قبيل الإثراء غير الطبيعي « يبدو بجلاء ان البيع والشراء ليسا بالطبع من فن [الاقتناء الطبيعي] », وكأنما يلقي

doi: 10.25007/ajnu.v6n4a122

"أرسطو" اللوم على التجار في خلق الأزمات من جراء الربح الفاحش, بينما اعتبر استخدام العبيد مما يتفق مع الطبيعة (المصدر نفسه). وعارض "أرسطو" الربا واعتبر الكسب منها إثراء غير طبيعي وقال « وما الربا الا نقد النقد. ومن ثم فهو بين اصناف الغنى ما ينافي الطبيعة اعظم منافاة. ابغضو الربا بكل صواب. ولقد ابغضوه لان ربحه من النقد نفسه, لا مما جعل له النقد, إذ جعلت النقود للمبادلة. واما الربا فهو ينمي النقد نفسه » (المصدر نفسه), ومن هنا جاء قوله « النقود لا تلد النقود ».

بالإنتقال إلى العصر الروماني فإنه لا توجد ثمة أفكار اقتصادية تُفسر المشاكل الاقتصادية ومنها الأزمة الاقتصادية الناجمة عن ارتفاع الأسعار الشديد التي كانت سائدة في القرنين الثالث والخامس بعد الميلاد والتي لم تُعرف أسبابها قطّ (البلاوى, مصدر سابق), كما بيّن (جون كينيث جالبريت) في كتابه (تاريخ الفكر الاقتصادي) بالقول « يكاد كل الذين كتبوا عن تاريخ الأفكار الاقتصادية أن يجمعوا على أن إسهام الرومان كان محدودا, بل جديرا بالإهمال » (جالبريت, 2000م).

أما الفكر الاقتصادي عند المسلمين فيبدأ من صدر الإسلام من الإمام "محمد بن الحسن الشيباني" (131- 189 هـ) صاحب كتاب (الكسب) والذي بيّن معنى "الكسب" بالقول « الاكتساب في عُرف أهل اللسان: تحصيلُ المال بما يحلُّ من الأسباب. واللفظ في الحقيقة مستعملٌ في كل باب [يعني أنه يُستعمل في الخير والشر]. ولكن عند الإطلاق يُفهمُ منه اكتساب المال » (الشيباني, 1997م). كما قسّم المكاسب إلى أربعة أنواع « الإجارة, والتجارة, والزراعة, والصناعة » (المصدر نفسه), وبيّن بأن الزراعة أفضل من التجارة, « لأنها أعم نفعاً, فبعمل الزراعة تحصيل ما يقيم به المرء صلبه, ويتقوى به على الطاعة. وبالتجارة لا يحصل ذلك ولكن ينمو المال » (المصدر نفسه). وفي العصور الوسطى فإنه يمكن الاعتماد على "ابن خلدون" بصدد العلوم الاجتماعية بما فيها الاقتصاد من خلال كتابه (المقدمة) الذي بيّن بأن الغرض من تأليفها هو البحث في « طبيعة العمران في الخليقة وما يعرض فيها في البدو والحضر والتغلّب والكسب والمعاش والصنائع والعلوم ونحوها وما لذلك من العلل والأسباب » (ابن خلدون, ج1, 2004م), وترجع قيمة "ابن خلدون" إلى أنه مؤسس علم الاجتماع, ولكن ما أورده من أفكار اقتصادية إنما ورد بالقدر اللازم لدراسته الاجتماعية وتاريخ العرب والبربر.

وتأتي نقطة البدء عند "ابن خلدون" في أن المجتمع ظاهرة طبيعية أدى إليها عمران التكافل الاقتصادي وتقسيم العمل, لذلك نراه يقول « أنّ الله سبحانه خلق الإنسانَ وركّبهُ على صورةٍ لا يصحُّ حَيَاتُها وبقاؤها إلاّ بالغذاء. إلاّ أنّ قدرة الواحد من البشر قاصرةٌ عن تحصيل حاجته من ذلك الغذاء, غيرُ موفية له بمادّة حياته منه, ولو فرضنا منه أقلّ ما يمكن فرضهُ وهو قوت يوم من الحنطة مثلاً فلا يحصلُ إلا بعلاج كثير من الطّحن والعجن والطّبخ, وكل واحد من هذه الأعمال الثلاثة يحتاج إلى مواعين وآلات لا تتمُّ إلا بصناعات متعددة من حدّاد ونجّار وفاخوري. ويستحيل أن تفي بذلك كلّه أو بعضه قُدرة الواحد, فلا بدّ من اجتماع القدر الكثير من أبناء جنسه ليحصل القوت له ولهم, فيحصل بالتعاون قدر الكفاية من الحاجة لأكثر منهم بأضعاف (2)» (المصدر نفسه). إلاّ أن تقسيم العمل لم يأخذ عنده نفس مقدار ما أخذه عند "آدم سميث", فيقوم تقسيم العمل عند "ابن خلدون" على تقسيم عمراني، فهناك عمران بدوي وعمران حضري لكل منهما خصوصياته الإنتاجية ووسائل العمل ورأسمال مملوك بطريقة فردية أو جماعية. فالعمران البدوي يختص بالزراعة والتربية الحيوانية ومن خصوصيات هذا النمط الإقتصادي الرعي في مجالات تخضع لعامل المناخ والمسموح به سياسياً وقبلياً، لذلك نراه يقول « أنّ الفلاحة من معاش المستضعفين وأهل العافية من البدو, وذلك لأنه أصيل في الطبيعة وبسيط في منحاه, ولذلك لا تجده ينتحله أحد من أهل الحضر في الغالب, ولا من المترفين » (المصدر نفسه, ج2). أما العمران الحضري ينبني على اقتصاد التجارة والصناعة، « أنّ خلق التجارة نازلة عن خلق الأشراف والملوك, وذلك أن التجارة في غالب أحوالهم, إنما يعانون البيع والشراء, ولا بُدَّ فيه من المكَايسةِ ضرورة. ولذلك تجد أهل الرئاسة يتحامونَ الاحتراف بهذه الحرفة » (المصدر نفسه, ج2). « أنّ الصنائع إنما تكمل بكمال العمران الحضري وكثرته والسبب في ذلك: أن الناس ما لم يستوف العمران الحضري وتمدن المدينة, إنما همهم في الضروري من المعاش, وهو تحصيلُ الأقواتِ من الحنطة وغيرها. فإذا تمدنت المدينة وتزايدت فيها الأعمال ووفت بالضّروريّ وزادت عليه, صُرف الزّائدُ حينئذ إلى الكمالات من المعاش » (المصدر نفسه, ج2), فيكون بذلك قد حدد في التعامل التبادلي السلعي من جهة والتحويل من الخام إلى المصنع في مجال تتحكم فيه القيمة التبادلية نقديا أو عينيا. كما أعطى "ابن خلدون" أهمية كبيرة للعمل « اعلم أن الكسب إنما يكون بالسعي في الاقتناء والقصد إلى التحصيل. فلا بد في الرزق من سعي وعمل ولو في تناوله وابتغائه من وجوهه » (المصدر نفسه, ج2).

وإذا كان أساس الكسب هو العمل, فقد يتحقق الكسب دون عمل وما يعرف اليوم بـ (الريع) وقد عرف "ابن خلدون" ظاهرة تقترب من ظاهرة الريع, فقد بيّن بأن

doi: 10.25007/ajnu.v6n4a122

هناك بعض الأموال تزيد قيمتها لأسباب لا ترجع إلى عمل حائزها, « أنّ كثيراً من ضعفاء العقول في الأمصار يحرصون على استخراج الأموال من تحت الأرض, ويبتغون الكسب من ذلك إنما هو العجز عن طلب المعاش بالوجوه الطبيعية للكسب من التجارة والفلح والصناعة, فيطلبونه بالوجوه المنحرفة, وعلى غير المجرى الطبيعي من هذا وأمثاله, عجزاً عن السّعي في المكاسب » (المصدر نفسه, ج2).

وبناءً على ذلك يمكن القول أن مقولة "هوبسون": بأن العالم قد شهد قبل عام (1500م) اقتصاداً شرقياً جديراً بالاعتبار يعد صحيحاً إلى درجة ما من وجهة نظرنا, ولكن هذا الاقتصاد القديم سواء كان اقتصاداً شرقياً أم اقتصاداً غربياً لم يرق إلى المستوى الذي وصل إليه العالم بعد (1500م), وذلك بسبب التغير الكبير في وسائل الانتاج والتقدم التكنولوجي الذي مهد للثورة الصناعية, على الرغم من أن أوروبا عرفت في القرن الحادي عشر انتعاشاً اقتصادياً واضحاً في إطار ما يسمى بـ (النهضة الأولى) نتيجة للمبادلات التجارية التي كانت تقوم بها مع العالم الإسلامي الذي أصبح يزود أوروبا بحاجياتها الأساسية من (حرير- توابل- بخور- الذهب الأفريقي) وغيرها, إذ كان العالم الإسلامي يمر أنذاك بانتعاش اقتصادي واضح في جميع جوانبه, فنرى مثلاً في الدولة "المملوكية" التي بسطت نفوذها على ثلاثة بحار هامة (المتوسط, والأحمر, ومدخل المحيط الهندي) جعلت منها حلقة وصل بين الشرق والغرب, فكانت تقع على أقصر الطرق المؤدية إلى الهند التي كانت مصدر السلع الأشد طلباً في أوروبا (ضومط, 1980م), وكانت المدن الإيطالية الوسيط الرئيسي في هذه العملية والمحكتر لكل العمليات, بحيث تجلب البضائع من شرق البحر المتوسط من المماليك وتوزعها على أوروبا محققة أرباحاً كبيرة من ذلك.

لكن في القرن الرابع عشر الميلادي تعرضت دولة المملوكية لنكسات اقتصادية عديدة, حين سارت على خطة أرتكزت على استنزاف الطاقات الاقتصادية في البلاد من خلال احتكار السلطة الحاكمة لبعض السلع الرئيسية كالبهارات والتوابل والمعادن, فغدت التجارة الشريفة وقفاً على أشخاص معينين مقربين من السلاطين أو عملائهم وكان يمنع على باقي التجار مزاحمتهم, ولا أدّل على ذلك سوى وصف "المقريزي" بعبارات الحسرة والألم على أسواق القاهرة (المقريزي, ج2, 1987), كما قام "المقريزي" سنة (1399م) الذي كان يومذاك محتسباً بتفسير وتحليل الأزمة الاقتصادية التي عصفت بدولة المملوكية في مصر بشكل يدعوا إلى إعادة النظر في تفضيل أو أرجحية قول "هوبسون" بأصالة الشرق على الغرب, لكون أن مؤيدي مركزية أوربا يرون في "جان بودان" المفكر الأول والأصيل في تفسير الأزمات الاقتصادية, عندما قدّم نظريتة حول "كمية النقود" من خلال ملاحظة العلاقة بين كمية النقود ومستوى الأسعار في زمن "التجاريين", والذي بيّن بأن السبب الرئيسي في تضخم الأسعار يعود إلى (جالريت, مصدر سابق):

الأول: وفرة الذهب والفضة.

والثاني: إحتكار.

أما "المقريزي" فقد قدّم وفسّر الأزمة الاقتصادية التي حدثت في الدولة المملوكية (قبل أن يظهر التجاريين) وأوعزها إلى ثلاثة أسباب:

الأول: الرشوة التي تفشت بين موظفي الدولة.

الثاني: غلاء الأطيان أي بمعنى ارتفاع أثمان الأراضي وإيجارها والظلم الواقع على الفلاحين مما أدى بهم إلى هجر الأراضي وفلاحتها.

الثالث: رواج الفلوس أي بمعنى أن النقود كانت تحمل قيمة اسمية تزيد كثيراً عن قيمتها التجارية.

كما قدّم "المقريزي" حلولاً لهذه الأزمات تمثلت على وجه الخصوص في أن توجه الدولة عنايتها بإصلاح الأحوال النقدية (المقريزي, 2007م). وبناءً على ذلك يمكن اعتبار "المقريزي" المفكر الأول والأصيل في تفسير وتحليل الأزمات الاقتصادية (لكن بصورة بدائية) قبل "جان بودان" بوقت طويل, وهنا يظهر لنا مرة أخرى آصالة الشرقي على الغربي بخصوص الاقتصاد كما روّج له الكاتب الإنكليزي "جون هوبسون".

في دولة المملوكية أدت مصاعب الحروب الخارجية والقرصنة إلى زيادة مصاريف الدولة, أثر مهاجمة "تيمور" لبلاد الشام واستباحته حلب ودمشق الذي عطل طرق القوافل الداخلية الأتية من آسيا الصغرى ومن الخليج العربي, ما جعل المماليك يشحذون إمكاناتهم المالية والاقتصادية لصد زحف "تيمور", هذا فضلاً عن أعمال القرصنة التي كان يقوم بها الأوروبيون على السفن المملوكية (ضومط, مصدر سابق), فاستغلت المدن الإيطالية الوضع وشددت حصارها عليها وزادت في الأسعار بشكل كبير محققة أرباحاً ضخمة, وكان رد فعل أوروبا الداخلية قوياً إذ ارتفعت الأصوات مطالبة بالتخلص من الإحتكار والإستغلال الإيطالي, فبدأ التفكير في البحث عن طريق لكي يصلوا من خلاله إلى الشرق ويجنب الوساطتين الإسلامية والإيطالية. وبذلك اتضح للأوروبيين صعوبة الحصول على الحاجيات الآسيوية وكذلك ارتفاع

doi: 10.25007/ajnu.v6n4a122

أسعارها, فبدأوا يبحثون عن الوسائل المختلفة للحصول على هذه الحاجيات, ولكن كان هناك ثلاث عقبات في هذا السبيل (النيرب, 1997م):

الأول: أن غلاء هذه الحاجيات إنما كان يرجع إلى طول الطريق التجاري الذي تقطعها مما يزيد من تكلفتها, فمعظم هذه الحاجيات كانت تأتي من الصين والهند وبلاد فارس عن طريق الخليج العربي والبحر المتوسط والبحر الأحمر, ثم دمشق والقاهرة وإلى أوروبا من طريق المدن الإيطالية.

الثاني: نقص العملة الذهبية في أوروبا وعدم احتياج الشرق للحاجيات الأوروبية قد ضاعف من صعوبة دفع أثمان هذه الواردات الآسيوية.

الثالث: احتكار التجار الإيطاليين للتجارة مع أسيا, زاد من أرتفاع أسعار تلك الحاجيات.

لقد بدأت أول رحلات الاستكشافات الجغرافية سنة (1492م) لإيجاد طريق بديل للحصول على الحاجيات الشرقية, وفي مقدمتهم الملاّح "كريستوفر كولومبس" الذي اقتنع بإمكانية الوصول إلى الشرق (جزر الهند الشرقية) عن طريق الإبحار غرباً عبر المحيط الأطلسي, فخرج من إسبانيا بثلاث سفن على رأسها سفينة (سانتا ماريا) وكان يقودها, ومضت الأيام والأسابيع لا يعثرون على الأرض فحل اليأس على البحارة المرافقين له حتى ظهرت الأرض لأول مرة, وكانت الأرض هي جزيرة من جزر الساحل الأمريكي الشرقي (بهاما) لم تكن معروفة للعالم في ذلك الوقت, واعتقد "كولومبس" أنه وصل لجزر الهند الشرقية, وكان ذلك في (12 أكتوبر 1492م) فنزل عليها مع الضباط والبحارة وكان "كولومبس" يحمل الشعار الملكي, ونادى بأن هذه الجزيرة تابعة للعرش الإسباني, ثم وصل إلى "كوبا" وسماها (اسبانيولا) أي إسبانيا الصغيرة الجديدة (المصدر نفسه), وعاد "كولومبس" إلى إسبانيا والسفينة تحمل سلع غريبة عن إسبانيا مثل: البطاطس والكاكاو والدخان والبن, كما حمل معه بعض سكان أمريكا الجنوبية, وعندما وصل أنعمت عليه الملكة بلقب "أدميرال" [3]. كما جلب معه كميات كبيرة من الذهب والفضة والتي كانت السبب في زيادة عرض النقود وارتفاع الأسعار, واختلال العرض والطلب.

أبادت قوات إسبانية قليلة العدد جيوشاً ضخمة من السكان الأصليين من خلال استخدام الأسلحة النارية, ونهبت الإمبراطوريتين (الأزتك والإنكا) فأدى ذلك إلى إثراء إسبانيا ثراءً فاحشاً, وقد تبع ذلك اكتشاف مناجم هائلة للفضة في "بوليفيا" و "المكسيك", وقد ساهم تدفق الفضة والذهب من مناجم العالم الجديد إلى إسبانيا في تمويل الجيش الذي كان يُحارب البروتستانيين عبر أوروبا, كما وفّر السيولة النقدية للأوروبيين لشراء السلع الآسيوية وأطلق عقوداً من التضخم صارت تُعرف بأسم (ثورة الأسعار) (آلن, 2014م), ففي فترة ما بين (1531- 1570م) كانت الفضة تمثل من (85- 97%) من وزن مجموع ما يصل إلى أوروبا, حيث كان يتعين طبقاً للقانون الأسباني سك هذه المعادن إلى نقود ومن ثم إرسالها إلى باقي أوروبا لتغطية تكاليف العمليات العسكرية التي تقوم بها أسبانيا, وثمة تقدير أجراه "ماكس فيبر" مفاده: أن قرابة (70%) من إلايرادات العامة الإسبانية وقرابة ثلثي إيرادات بلدان أوروبية الأخرى كانت تستخدم لتغطية تكاليف العمليات العسكرية (جالبريت, مصدر سابق).

لم يُحلّل أي اقتصادي أو مفكر أسباب التضخم [4] الحاصل في إسبانيا وأوروبا في عصر الاستكشافات الجغرافية والتي كانت النتيجة الحتمية للتدفق الهائل للمعدنين (الذهب والفضة) التي كانت تصل إلى أوروبا من مناجم العالم الجديد, كما لم تُعرف "نظرية كمية النقود" إلاّ في وقت لاحق وتحديداً في عصر المذهب التجاريين وعلى يد "جان بودان" الذي لاحظ وجود علاقة بين كمية النقود ومستوى الأسعار, وهي مسألة لقيت اهتماماً اقتصادياً واسعاً في مجال التعليق الاقتصادي في تلك الأيام, لذا يمكن القول في نهاية هذا المبحث بأن "المقريزي" يُعتبر من الأوائل المساهمين في تحليل وتفسير الأزمات الاقتصادية على الرغم من صورتها البدائية, كما يُعتبر سابقاً على "بودان", وليس كما يُروج بعض الاقتصاديين بأن السابقة لـ "بودان" على غيره. فها هو "ضومط" يذكر لنا رأي "المقريزي" في أسباب التضخم المالي في العصر المملوكي عندما كان محتسباً سنة (1399م) حين ذكر "المقريزي" بأنه راجع إلى سببين:

الأول: أن "ابن غراب" الناظر الخاص وغيره من الناظرين جمعوا كثيراً من الذهب وحصروه, فارتفع سعره لندرة وجوده, كما أن "محمود الاستدار" شرع في عهد "برقوق" سنة (1389م) يزيد في أجرة الأراضي, فارتفعت أسعار السلع وأجور العمال, وبالتالي عم الفساد جميع القطاعات الاقتصادية.

السبب الثاني: يكمن في غش النقد بتقليل قيمة الذهب في الدينار, والفضة في الدرهم. فبعد أن كان الدينار يساوي (4,25 غرام) خفض إلى (3,5 غرام), فقّل استعمال الناس للدراهم الفضية لندرتها, ولإقبال الصاغة على جمعها واستعمالها في الصناعة جاءت الدراهم النحاسية شبه خالية من الفضة, فانخفض قيمتها. ويعرض لنا "المقريزي" أمثلة على هبوط الدرهم في العصر المملوكي, فذكر بأن كان الدينار يساوي عشرين درهماً, وفي الظروف الاستثنائية ترتفع قيمته إلى ثمانية وعشرين درهماً كحد

doi: 10.25007/ajnu.v6n4a122

أقصى, ثم أخذ الدرهم في الهبوط نتيجة للغش الذي لحق به, وغدا الدينار يساوي خمسة وستين درهماً في سنة (1402م) ومائة درهم في سنة (1404م), وبعد سنة (1415م) تراوح ما بين مائتين وثلاثين, ومائتين وخمس وثمانين درهماً (ضومط, مصدر سابق).

3. المبحث الثاني:

1. رؤية التجاريين للأزمات الاقتصادية

عرفت الحقبة الممتدة من العام (1450م) وحتى العام (1750م) بـ "العصر المركنتيلي" أو "عصر الرأسمالية التجارية", وهذا المصطلح يعني المذهب القائل: بأن ثروة بلد ما تكمن في مخزونه من الذهب والفضة, وربما كان "كريستوفر كولومبوس" نفسه هو أكثر من عبّر عن هذه الرغبة تعبيراً قوياً عندما قال « إن الذهب شيء عجيب مدهش. ومن يملكه يصبح سيد كل شيء يرغب فيه. بل وبالذهب نستطيع أن ندخل الأرواح جنة السماء » (هيلبرونر, مصدر سابق), فمشاعر "كولومبوس" هذه كانت تعبّر عن روح وطبيعة تصور الثروة في عصره.

فإذا كانت العصور الوسطى قد تميزت بسيطرة مَثل عُليا في الدين والأخلاق, فإنه ابتداءً من القرن الثالث عشر تغيرت النظرة ووجدت أحداث جعلت البحث في هذه الفترة يستهدف أولاً وقبل كل شيء الاهتمام باعتبارات السياسة, فظهرت الدولة القومية كوحدة سياسية جديدة, وكان أول ظهورها في فرنسا وعلى رأسها (لويس الحادي عشر) ومن ثم في انكلترا بقيادة (هنري الثامن) وإمبراطورية (شارل) كانت في أسبانيا. وقد ساعدت هذه الوحدات السياسية الجديدة الرغبة في النمو والتوسع ووجهت الغرض من البحث وجهة سياسية تستهدف قوة الدولة الناشئة قبل كل شيء (البلاوي, مصدر سابق).

لم تكن "المركنتلية" نظاماً فكرياً وإنما كانت في المقام الأول نتاج عقول رجال الدولة وكبار الموظفين ورجال المال والأعمال في تلك الأيام, فلم يكن لعلم الاقتصاد ناطق بأسمه معترف به من أمثال "أرسطو" في اليونان, والقديس "توما الأكويني" في العصور الوسطى أو "آدم سميث" في الأعوام [القرون] التالية (جالبريت, مصدر سابق).

لذلك فإن جلّ أهتمام المذهب "المركنتيلي" في بحث المشاكل الاقتصادية كانت في كيفية الوصول إلى إغناء الدولة, وكان مقياس ثروة الدولة قائماً على ثروة الأفراد فإذا كانت هذه الأخيرة تقاس بما لدى الفرد من نقود ومن معادن نفيسة كالذهب والفضة, فإن إثراء الدولة يكون بالبحث عن وسائل زيادة المعدن النفيس للدولة. وإذا كان الاتفاق بين معظم مفكري هذه الفترة على أن هدف السياسة الاقتصادية هو العمل على زيادة قوة الدولة وزيادة ثروتها النقدية, فقد اختلفوا في الوسائل والسياسات باختلاف ظروف كل دولة, فنرى مثلاً دولة أسبانيا التي اهتمت بوجه خاص بحماية ما لديها من معدن نفيس وعدم تسريبها إلى الخارج من خلال لجوئها إلى إجراءات أنانية على حساب الغير: 1- تشجيع استغلال مناجم الذهب والفضة. 2- وضع قيود على التجارة الخارجية. 3- منع تصدير الذهب إلى الخارج إلاّ في بعض الحالات الإستثنائية ومنها: (أ) تسديد الديون الملكية. (ب) بعثات الحكومة في الخارج ومصروفاتها (البلاوي, مصدر سابق).

أما في دولة انجلترا فقد تطلّبت زيادة نصيبها من المعدن النفيس عبر تحقيق فائض في الميزان التجاري, بتصدير قدر من السلع أكبر من وارداتها بحيث يحقق الميزان التجاري فائضاً, وهذا الفائض يدفع ذَهباً من الخارج, فسياسة إنجلترا كانت من خلال تشجيع الصادرات وتحقيق فائض في الميزان التجاري, ولعلّ المقولة الشهيرة للإنكليزي "توماس مان" الممثل الأشهر للمذهب المركنتيلي يُعبّر عن هذه السياسة عندما قال « يبعوا دائماً بثمن غال للأجانب ما ليس لديهم, وبثمن رخيص ما يستطيعون بطريقة أخرى الحصول عليه, استخدموا سفنكم للصادرات, تحدوا الهولنديين بفعالية في نشاط صيد الأسماك, اشتروا بثمن رخيص قدر الامكان من البلدان البعيدة كلما أمكن بدلا من الشراء من تجار في مدن قريبة, لا تعطوا أعمالا لمنافسين قريبين » (جالبريت, مصدر سابق).

أما فرنسا فكانت ترى أن إثراء الدولة يكون عن طريق تشجيع الصناعات المحلية لزيادة الصادرات, وهذه السياسة دفعت بوزير المالية أنذاك "كولبير" [5] إلى اتخاذ إجراءات من شأنها تشجيع الصناعة المحلية من خلال إنشاء عدة صناعات جديدة أخذت شكل احتكارات وامتيازات (سميت بالصناعة الملكية) كما تدخلت الدولة في تنظيم التجارة (البلاوي, مصدر سابق).

وغني عن البيان أن المركنتلية كانت تنطوي على اختلاف ملحوظ مع المواقف والوصايا الأخلاقية "لأرسطو" والقديس "توما الأكويني" والعصور الوسطى بشكل عام, وبما أن التجار كانوا يسعون إلى الثروة في مجتمع هم فيه أصحاب النفوذ, ولما كان الثراء والسعي إلى الثراء قد أصبحا موضع احترام, فقد ارتاح ضميرهم في ذلك العصر إلى الأخذ بنظام الفائدة, ولكن الكنيسة الكاثوليكية نظرت إليها نظرة مُريبة وتم إدانتها بشكل رسمي (توشار, ج2, 2010م), فنرى مثلاً في عام (1647م) نشر الكاهن

doi: 10.25007/ajnu.v6n4a122

الكاثوليكي "ماتياس دو سان جان" كتاباً سماه (التجارة الشريفة) [6], وهكذا كانت الفائدة تُدان بشدة إذا كانت ابتزازاً من جانب المحظوظين للمعوزين [7]. لقد مهدت الإنقسامات في الكنيسة الكاثوليكية إلى ظهور كنائس جديدة (الكنائس البروتستانتية) والتي تعاملت مع الربا بشكل فائدة وأقرته, وكان على رأسهم كل من "مارتن لوثر" و "جون كالفن" (لاسكى, مصدر سابق). وهكذا فتح الباب على مصراعيه لممارسة الاقراض وبغطاء شرعي كنسي, بحيث لم يعد المقرض لرأس المال بفائدة مذنب وخاطيء, مما أدى إلى انخفاض سعر الفائدة مقارنة بالسابق لاسيما في الدول التي تتبع الكنائس البروتستانتية.

عموماً, ساعد التدفق الكبير للذهب والفضة على تركيز اهتمام التجار والحكومات على هذين المعدنين وعلى السياسات التي من شأنها تعزيز الكميات التي في حوزتهم أو الموضوعة تحت تصرفهم, وكان يتعين على أسبانيا أنذاك طبقاً لقانون سك هذه المعادن إلى نقود ومن ثم إرسالها إلى باقي أوروبا لتغطية تكاليف العمليات العسكرية التي تقوم بها أسبانيا, وكانت تعطي للأمير حق تحديد السعر المفروض للنقد وتغيير نسبته, وإلغاء العمل بصنف معين من القطع النقدية أو بأي معدن ما من المعادن. ففي ذلك العهد لم يكن النحاس في حد ذاته ولا الذهب أو الفضة نقوداً بل كانت قيمتها تقدر بحسب وزنها منها, فلم يكن النقد سوى مقياس أو معيار يعول عليه في تقدير الثروات, قبل أن يلجأ الأمراء إلى وضع صورهم أو أختامهم على قطع معدنية (فوكو, 1990م).

وفي القرن السادس عشر كانت ثمة محاولة لحصر وظيفة النقد في ضبط القياس إذ يجب أن تكون القيم الأسمية المكتوبة على القطع النقدية مطابقة لكمية المعدن الذي وقع عليه الأختيار ليكون معياراً. وفي فترة حكم الملكة "إليزابيت" وبعد سلسلة من التزايدات وإنخفاضات في القيمة النقدية بين سنة (1544 و 1559م) جاء إعلان مارس سنة (1561م) ليخفض من القيمة الأسمية للعملات النقدية ويحددها من جديد تحديداً يستند إلى كمية المعدن الذي تحتويه. وذات الشيء حدث في فرنسا عندما أعلن المرسوم "شتنبر" عام (1577م) الذي جعل من الريال الذهبي الفرنسي القديم قطعة نقدية حقيقية (المصدر نفسه).

غير أنه في الوقت الذي بدأت النقود تأخذ قيمتها الحقيقية برز عدد معين من الظواهر الخاصة بالنقد كان

أولها: أن العملة النقدية تتداول أكثر كلما كانت أقل جودة, بينما تختفي إذا كانت تحتوي على نسبة عالية من الذهب ولا تتداول في التجارة وهذا ما يعرف بقانون "غريشام" [8].

والثاني: العلاقة بين النقود وحركة الأسعار: فعن طريقها ظهر النقد كسلعة مثله مثل سائر السلع الأخرى (فوكو, مصدر سابق).

ولكن الذي يتعمق في دراسة الفكر المركنتلي سيعتريه إحساس من الإستغراب والذهول لعدم قدرة مفكري ذلك العصر على إدراك حقيقة ما يحدث, فجميعهم كانوا يتفقون على حقيقة أن كثرة النقود في الدولة ترفع أسعار السلع وبتالي فإن الطلب على هذه السلع سوف ينخفض, بينما أغلبهم ظلوا الطريق عندما اعتبروا أن ارتفاع الأسعار يتأتي عن طريق فائض محقق في الميزان التجاري (ملاك, مصدر سابق).

ولكن بعد سنوات قليلة لاحظ "جان بودان" زيادة في الكمية المعدنية الوافدة من العالم الجديد أي ارتفاعاً حقيقاً في ثمن السلع, فظهرت بذلك "نظرية كمية النقود" التي تقول إن الأسعار -إذا كان حجم التجارة ثابتاً- فإنها تتغير في تناسب مباشر مع عرض النقود ("P" مستوى الأسعار = "M" كمية النقود, بافتراض ثبات "T" التجارة). ما دام أن الأمراء الذين كانوا يمتلكون عدداً كبيراً من سبائك الذهب ضربوا قطعاً نقدية لا حصر لها ومن الصنف الجيد, وهذا ما يجعل نفس السلعة تشترى بكمية معدنية أكبر. فإتصاعد الأسعار إذن سبب رئيسي بعد الإحتكار من وجهة نظر "بودان" وهو (وفرة الذهب والفضة) أي وفرة ما به يتم تقدير الأشياء وإعطاؤها ثمناً (فوكو, مصدر سابق).

وهذا ما يفسر لنا الأزمة المالية التي ابتلت بها أسبانيا دون غيرها من الدول في ذلك العصر, حيث أن امتلاكها لمناجم الذهب والفضة ساعد فعلاً على الزيادة الكمية في النقود وكذا في زيادة الأسعار دون أن يترتب على ذلك نمو في الصناعة والزراعة, فبقيت أسبانيا تعيش في بؤس لم يسبق لها أن عرفت نظيراً لها (المصدر نفسه). بينما في إنجلترا فإن جلبها للمعادن كان دائماً بهدف إنعاش العمل من خلال توسع الصناعة والتجارة معاً, فسياسة إنجلترا كانت من خلال تشجيع الصادرات وتحقيق فائض في الميزان التجاري. أما فرنسا فكانت ترى أن إثراء الدولة يكون عن طريق تشجيع الصناعات المحلية لزيادة الصادرات, ودعا إلى جعل التجارة والتطور الصناعي المصدرين الأساسيين للثروة (ملاك, مصدر سابق).

يرى "كينز" أنه إذا كان وحدة الأجر في مجتمع ما مستقرة وخصائصه الوطنية تحدد الميل للاستهلاك وتفضيل السيولة, ويكون نظامه النقدي يربط كمية النقود بمخزون

doi: 10.25007/ajnu.v6n4a122

المعادن النفيسة بشكل متصلب, سيكون من الضروري للحفاظ على الرخاء أن تنتبه السلطات لحالة الميزان التجاري. فالميزان التجاري الإيجابي –بشرط ألا يكون أكبر من اللازم- سيحدث تحفيزاً كبيراً, بينما قد ينتج عن الميزان السلبي حالة من الكساد المستمر. ومن وجهة نظر "كينز" أن "المركنتليون" شددو على هذا الأمر بشكل كبير, وغالباً ما كانوا يعارضون وضع قيود على التجارة وذلك لأنها تميل للعمل بشكل معاكس للميزان الإيجابي في المدى الطويل (كينز, 2010م). وقد كان "المركنتيليون على وعي بأن المنفعة التي يجنيها بلد ما من الميزان التجاري الإيجابي تكبد دولة أخرى خسارة مساوية, ولا تقتضي هذا فحسب ضرورة الحرص على الاعتدال الشديد, بحيث لا تأخذ الدولة لنفسها أكثر من نصيبها العادل والمعقول من المعادن النفيسة, وإنما يعني أيضاً أن السياسة غير المعتدلة قد تقود إلى منافسة دولية حمقاء على تحقيق ميزان إيجابي من شأنها أن تؤذي الجميع بنفس الدرجة (المصدر نفسه).

وبناءً على هذه الفكرة توصل "كينز" مستفيداً من البرفيسور "هيكشر" إلى السمات الأساسية في الفكر الاقتصادي لدى "الميركنتيلين", وبالشكل الآتي (المصدر نفسه):

1- كان المركنتيليون واعين بمغالطة وبالخطر المتمثل في أن المنافسة المفرطة قد تقلب الميزان التجاري ضد مصلحة الدولة, فكان شعارهم في ذلك هو « حاول ألا تبيع بسعر أقل من الآخرين بشكل يضر بمصلحة المجتمع ككل بذريعة تنمية التجارة. إن التجارة لا تزداد عندما تكون السلع رخيصة جدا. فالرخص ينشأ عن قلة الطلب وندرة النقود واللتين تجعلا الأشياء رخيصة ».

2- كان المركنتيليون هم من أبدعوا فكرة أن "الخوف من السلع" وندرة النقود هي أسباب البطالة, والتي قام الكلاسيكيون بشجبها بعد ذلك بقرنين باعتبارها أمور منافية للمنطق.

3- كان المركنتيليون واعين بأن سياستهم- كما يُعبر "البروفسور هيكشر" عن الأمر (ضربت عصفورين بحجر واحد), فمن ناحية تخلصت البلاد من فائض غير مرغوب فيه من السلع ساد اعتقاد بأنه سبب للبطالة, بينما ازداد المخزون الكلي من النقود في البلاد من ناحية أخرى, مما أدى إلى انخفاض سعر الفائدة بما له من مزايا.

4- لم يكن المركنتيليون غافلين عن الطبيعة القومية للسياسات التي ينادون بها, وعن ميلهم للترويج للحرب. فما كانوا يطمحون إليه بكل صراحة هو المنفعة الوطنية.

بشكل عام, لنحو مائتي عام لم يشك أي من المنظرين الاقتصاديين أو الممارسين أبداً في أن الميزان التجاري الإيجابي للدولة يكون في صالحها, وأن الميزان التجاري السلبي يمثل خطراً كبيراً خاصة لو نتج عنه خروج المعادن النفيسة, لكن الآراء تباينت بشكل واضح خلال المائة عام الأخيرة, فقد أكد علماء الاقتصاد المحدثون أمثال "مارشال" على أن حجج المركنتيليين قائمة على تشوش فكري من بدايتها إلى نهايتها, وقد بيّن ذلك في كتابه (مبادئ علم الاقتصاد) حين ذكر « أجريت الكثير من الدراسات في انجلترا وألمانيا عن الآراء السائدة في العصور الوسطى بخصوص علاقة النقود بالثروة القومية. ويمكن اعتبارها مشوشة بشكل عام بسبب افتقارها للفهم الواضح لوظائف النقود, أكثر من كونها مخطئة بسبب افتراض أن الثروة الصافية لأمة معينة لا يمكن أن تزداد إلا بزيادة مخزونها من المعادن النفيسة » (المصدر نفسه).

4. المبحث الثالث

1. مدرسة الطبيعيين وتوزيع الناتج الصافي

انتشرت فكرة "القانون الطبيعي" التي كانت تستمد أصولها من "أرسطو", ثم انتقلت إلى كتاب القانون الروماني, ثم إلى المدرسيين في العصور الوسطى. ويقصد بـ "القانون الطبيعي" « المجرى الذي حددته الطبيعة كي يسير فيه الإنسان » (إسبينوزا, 2005م). فقد كانت هذه فكرة مطبقة قبل عصر الطبيعيين على العلوم الطبيعية بصفة خاصة في عصر "إسحاق نيوتن" الذي حاول مناقشة إمكانية استخلاص قوانين علمية تكشف عن العوامل التي تحكم الظواهر الطبيعية, أما في العلوم الاجتماعية وفي علم الاقتصاد بالذات فلم تكن فكرة تطبيق "القانون الطبيعي" عليها قد انتشرت بعد (عمر, الكتاب الأول, 1994م), وجاء ذلك على يد الطبيعيين وفي مقدمتهم طبيب الامبراطور "لويس الخامس عشر" فرنسوا كيناي الذي لم يهتم بالاقتصاد إلاّ بعد أن جاوز الستين من عمره, حيث نشر مقالاً بعنوان (القمح) عام 1756م, وآخر بعنوان (المزارعون) عام 1757م, وأعقب ذلك ظهور مؤلفه المشهور والذي يُعتبر "إنجيل المدرسة" المسماة (الجدول الاقتصادي) عام 1758م, ثم أصدر بعده كتاباً أسماه (القانون الطبيعي) عام 1765م, وقد انتشرت آراء "كيناي" وحققت نجاحاً كبيراً في الأوساط العلمية (أبو عيدة, 2009م).

الفيزوقراط كلمة يونانية مؤلفة من مقطعين (فيزو) و (قراط) وتعني حكم الطبيعة. والفيزيوقراطيون (الذين يؤكدون دور الطبيعة) هم مجموعة صغيرة من الاقتصاديين ظهروا في فرنسا في أواخر القرن السابع عشر في عصر "لويس الخامس عشر",

doi: 10.25007/ajnu.v6n4a122

واستمر فكرها ظاهراً في الحياة العلمية, وقد أطلق هؤلاء الاقتصاديون على أنفسهم "الفيزيوقراط" لفترة من الزمن ثم تسموا بـ "الاقتصاديين" ثم عادوا مرة أخرى إلى التسمية الأولى التي ظلوا يعرفون بها في الفكر الاقتصادي (المصدر نفسه). ويقول "ماركس" في حقهم « ليست الفيزيوقراطية المدرسة الأولى بل, أيضاً, المدرسة الوحيدة التي كان لها, في فرنسا, اقتصاد سياسي صرف ومميز » (ملاك, مصدر سابق), وهذا الكلام يشير إلى تأثر "ماركس" تأثيراً كبيراً بفلسفة الجدول الاقتصادي في توزيع الناتج الصافي, والذي أوحى لـ "ماركس" بمعاونة أفكار "ريكاردو" في تفسير القيمة إلى ابتداع نظرية في فائض القيمة, والتي تعد الحجر الأساس للأزمات الاقتصادية في العالم الرأسمالي حسب "كارل ماركس" في الكيفية التي سينتهي فيها النظام الرأسمالي بسبب ما يحدثه من تأزمات ترجع أصولها إلى تراجع العائد على رأس المال وانتشار البطالة.

اعتقدت المدرسة الطبيعية (الفيزيوقراطية) بأن العالم محكوم بقوانين عامة ثابتة لا تتغير, وأن هذه القوانين لا تقتصر على العالم الطبيعي فحسب, بل تشمل المجتمع الإنساني أيضاً, وما وظيفة العالم في المجال الطبيعي أو الاجتماعي إلاّ السعي لاكتشاف هذه القوانين الأزلية حتى يتسنى ضمان التوافق والانسجام بين هذه القوانين والنشاط الإنساني في جميع صوره وأشكاله (ملاك, مصدر سابق). وهذه القوانين التي تحكم النشاط الإنساني بما فيها النشاط الاقتصادي تستند إلى مبدأين (المعموري, 2012م):

1- **مبدأ المنفعة الشخصية:** التي تنطوي على أن كل فرد يهتدي في سلوكه الاقتصادي بما يحقق من منفعة شخصية, إذ أنها الحافز الذي يدفع أفراد المجتمع إلى النشاط الاقتصادي في مجالاته المختلفة. فقد ذكر الفيلسوف "جون ستيوارت مل" (1806- 1873م) الذي يُعتبر أحد أعمدة مذهب المنفعة بعد "جيرمي بنتام" ذكر بعد أن بُنيَ أفكاره على المذهب الحسي: انه ينبغي علينا أن نرغب في اللذة « فالضرورة السيكولوجية تقول ان كل واحد منا يعمل بالطريقة التي يعتقد أنها تجلب له أكبر قدر من اللذة. تلك هي الحقيقة الجوهرية للطبيعة البشرية: إنها الأنانية » (مل, 1996م), هذا هو المذهب الحسي المتعارف, غير أن "مل" يستدرك ذلك فيقول « ليست اللذة راجعة كلها إلى اللذة الجسمية وكميتها, كما اعتقد بنتام, وإنما هناك لذات تابعة للكيفية أى لاعتبارات معنوية, فما لا شك فيه أن وظائفنا متفاوتة رتبة وقيمة, وأن حياة الوظائف العليا أشرف من حياة الوظائف الدنيا, يدل على ذلك أن ما من إنسان يرضى أن يستحيل حيواناً أعجم, اللهم إلا أفراداً جد قليلين. إن الإنسان البائس لخير من خنزير شبعان, وإن سقراط معذباً لخير من جاهل راض. هذا ما يراه المهذب ويؤثره لنفسه ». ويتابع "مل": وهو كذلك يؤثر المنفعة العامة على منفعته الخاصة, إذ أن المنفعة تقتضي الفاعل الحكيم أن يعمل للآخرين كما يحب أن يعملوا له, وهذا الإيثار شرط الحياة الاجتماعية التي هي شرط المنفعة الشخصية (كرم, 1949م).

2- **مبدأ المنافسة:** ينطوي على أن كل فرد يسعى لتحقيق منافعه الشخصية, ولكنه حين يفعل ذلك يدخل في تنافس مع بقية أفراد المجتمع, فيحد ذلك من انطلاقة كل فرد في تحقيق منافعه. يقول "مل" بهذا الخصوص «إن الأساس الثابت للمنفعة هو الشعور الاجتماعي للانسانية: الرغبة في أن نتحد مع اخواننا البشر», إن الإنسان بطبيعته كائن اجتماعي تعني أنه لا يمكن اعتبار المجتمع تجمّع من الأفراد تدفع إليه دوافع ذاتية فقط, وإنما هي تضمن نظرة عضوية للمجتمع (مل, مصدر سابق).

ولكن حين يسعى أحد الأفراد في المجتمع لتحقيق منافعه الخاصة, فهو بذلك يدخل في منافسة مع أقرانه من أعضاء المجتمع, وهنا تظهر مبدأ المنافسة بين الأفراد.

بدأ الطبيعيون تعريفهم للثروة باستبعاد فكرة المعدن النفيس, فالنقود ليست إلاّ ثروة عقيمة, لذلك نجد أن النشاط الوحيد القادر على خلق "الناتج الصافي" هي الزراعة وما عداها لا يعطي ناتجاً صافياً ويُعتبر من قبيل الحرف العقيمة, والسبب في ذلك من وجهة نظر الطبيعيين هي أن الزراعة هبة من الطبيعة ويؤدي الجهد المبذول من قبل الإنسان إلى نشوء قيمة جديدة لم تكن موجودة من قبل وهي "الناتج الصافي" (البلاوي, مصدر سابق).

إن جل أفكار المدرسة الفيزيوقراطية تقوم على عقيدتين (المعموري, مصدر سابق):

1- الاعتقاد بوجود نسق جوهري في المجتمعات الإنسانية وهي النسق الطبيعي, فبحسب هذا المعتقد لا فائدة من تبني ضوابط مصطنعة وتخيل قوانين مفتعلة ولم يبقى أمامنا أي مجال إلاّ أن نعمل بما تمليه علينا الطبيعة, علينا أن نعمل بمبدأ (دعه يعمل).

2- عدّ الزراعة هي الأصل والنواة وتفضيلها على التجارة والصناعة, فالأرض هي الطبيعة وهي مصدر كل الثروات, وهي وحدها القادرة على إعطاء "ناتج صافي", لذلك تعد طبقة المزارعين هي الطبقة الوحيدة المنتجة, أما الطبقات الأخرى فهي طبقات عقيمة.

ان مفهوم "الناتج الصافي" عند الطبيعيين يعني أن « الثروة كلها تنشأ في الزراعة ولا ينشأ شيء منها في الصناعة والتجارة أو حرفة أخرى » (جالبريت, مصدر سابق).

doi: 10.25007/ajnu.v6n4a122

فالتجار بوجه خاص يشترون ويبيعون الناتج نفسه قبل الشراء وبعد البيع دون أن يُضاف إليه شيء خلال ذلك.

بعد أن بيّن الطبيعيون بأن الزراعة هي النشاط الوحيد القادر على خلق "الناتج الصافي", تعرضوا لكيفية توزيع هذا الناتج بين طبقات المجتمع فقد بيّن "كيناي" في كتابه (الجدول الاقتصادي) كيفية ذلك, وقد تأثر في توزيعه بمهنته كطبيب لذلك وضع "الجدول الاقتصادي" على نموذج (الدورة الدموية) ووظائف الأعضاء التي اكتشفها (ويليام هارفي), حيث تصور "كيناي" بأن الاقتصاد جسم ضخم تدور فيه الثروات والسلع بين طبقة وأخرى, وكل طبقة أسوة بأعضاء الجسم البشري, لها وظيفة أساسية وضرورية في حياة الجسم بأكمله حتى ما يستمر على قيد الحياة (ملاك, مصدر سابق).

وقد قسم "كيناي" المجتع إلى ثلاثة طبقات (البيلاوي, مصدر سابق):

1- الطبقة المنتجة: وتشمل العمال الزراعيين الذين يقومون على خلق "الناتج الصافي" وهي الزراعة.

2- طبقة الملاك العقاريين: وتشمل على الأفراد الذين يملكون الأرض الزراعية.

3- الطبقة العقيمة: وتشمل جموع الصّناع والتُجار وأصحاب المهن غير الزراعية.

يجري "كيناي" عملية توزيع "الناتج الصافي" على هذه الطبقات الثلاثة بإفتراض أن الانتاج الزراعي الكلي يساوي (خمسة مليارات) فرنك فرنسي منها (ملياران) فقط هو الفائض "المنتج الصافي". وبذلك يكون التوزيع على (المعموري, مصدر سابق):

طبقة ملاك الأرض

- تتسلم (مليارين) كبدل إيجار عن أراضيه.
- تنفق (مليار) فرنك في شراء بضائع زراعية من الطبقة المنتجة.
- تنفق (مليار) فرنك في شراء بضائع من الطبقة العقيمة.

شكل (1) (شكل عملية توزيع الناتج الصافي عند طبقة ملاك الأرض)

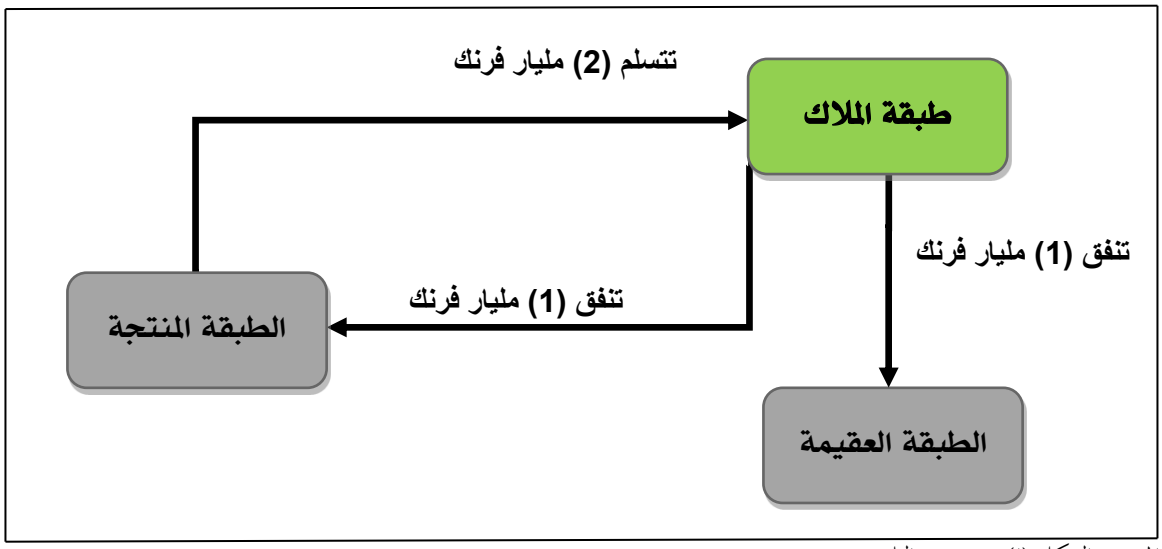

المصدر: الشكل (ا) من تصميم الباحث.

الطبقة العقيمة

- تتسلم (مليار) فرنك من طبقة الملاك لقاء بيع بضائع لها.
- تتسلم (مليار) فرنك من الطبقة المنتجة لقاء بيع بضائع وأدوات لها.
- تنفق هذين (المليارين) في شراء سلع زراعية من الطبقة المنتجة.

doi: 10.25007/ajnu.v6n4a122

شكل (2) (شكل عملية توزيع الناتج الصافي عند الطبقة العقيمة)

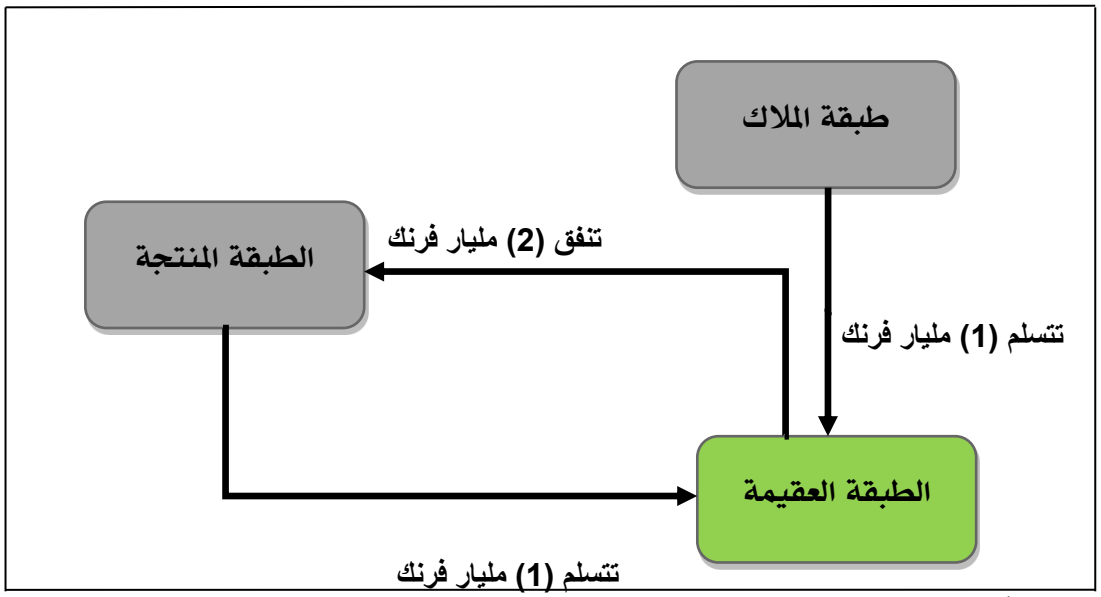

المصدر: الشكل (2) من تصميم الباحث.

الطبقة المنتجة

- تنفق (مليارين) كبدل ايجار إلى طبقة ملاك الأرض.
- تنفق (ملياراً) لقاء شراء سلع صناعية من الطبقة العقيمة.
- تتسلم (مليار) فرنك من طبقة ملاك الأرض لقاء شرائها سلع زراعية.
- تتسلم (مليارين) فرنك من الطبقة العقيمة لقاء شراء سلع زراعية.
- تبقى (مليارين) فرنك فرنسي لإعادة الانتاج في القطاع الزراعي.

شكل (3) (شكل عملية توزيع الناتج الصافي عند الطبقة المنتجة)

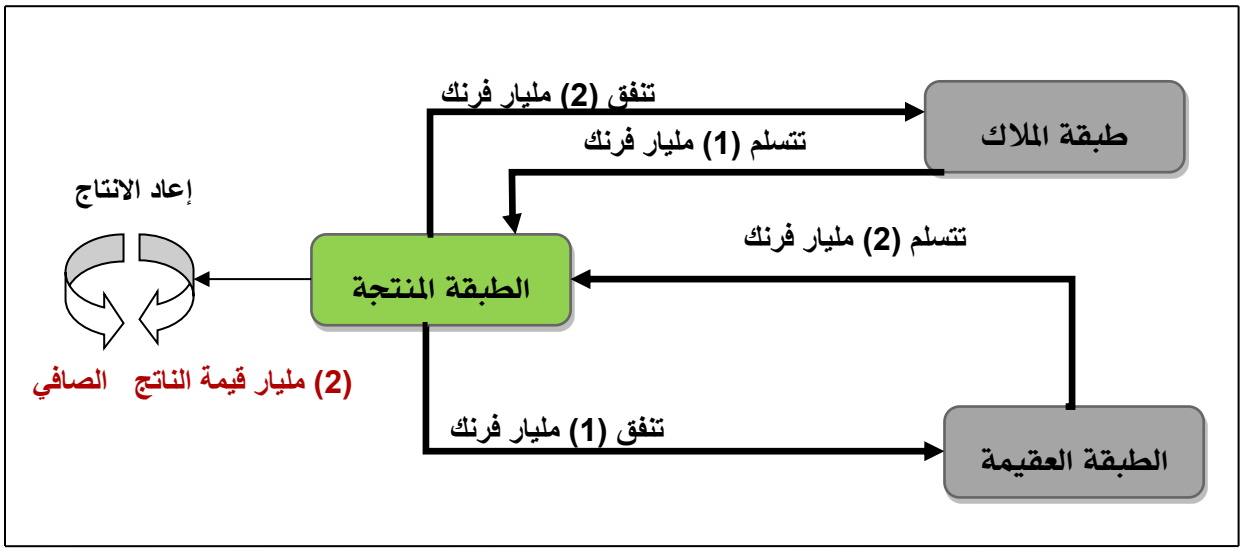

المصدر: الشكل (3) من تصميم الباحث.

doi: 10.25007/ajnu.v6n4a122

يتضح من هذا التوزيع أن جميع الدخل المتولد يؤول إلى طبقة المزارعين (الطبقة المنتجة), وهكذا تبدأ دورة الانتاج والدخل في هذه الطبقة وتنتهي بها, كما أن هذه الدورة كفيلة من وجهة نظر المدرسة الطبيعية بالابتعاد عن الأزمات الاقتصادية, وفي ذلك نرى أن "شومبيتر" يقول « ان تتبع الجدول الاقتصادي للإنفاق والانتاج في الجسم الاقتصادي سلط الأضواء على أهمية التدفقات النقدية ودورها في ضمان التناسب القطاعي وتحقيق التوظيف الكامل للموارد الاقتصادية. وعليه فالاكتناز لا بد وأن يخل بالتدفق النقدي بين الطبقات العقيمة مما يؤدي إلى انتفاء التوازن ومن ثم إلى الأزمات الاقتصادية » (أبو عيدة, مصدر سابق).

ترتب على نظرة "الفيزيوقراطيون" إلى الزراعة كونها النشاط الوحيد القادر على خلق "الناتج الصافي", أن نادوا بأن تقتصر الدولة على فرض ضريبة مفردة على ما تنتجه المزارعون (الطبقة المنتجة) من ناتج صاف, حيث افترضوا على أنه لو فرضت الدولة الضريبة على الصناع والتجار فإنهم سوف ينقلون عبئها إلى الزراع عن طريق رفع أسعار المنتجات التي يبيعونها بمقدار هذه الضريبة, وبالمثل فلو فرضت الدولة الضريبة على ملاك الأراضي فإنهم أيضاً سيقومون بنقل عبئها إلى المزارعين, وذلك عن طريق رفع العائد الذي يتقاضونه منهم مقابل تأجير الأرض الزراعية إليهم (عمر, مصدر سابق). وبناء على ذلك من الأفضل حسب وجهة "الطبيعيين" بأن توفر الدولة جهدها في أن يخضع الزراع وحدهم لضريبة مفردة على قيمة "الناتج الصافي".

وقد قدرت المدرسة "الفيزيوقراطية" هذه الضريبة المفردة على "النتاتج الصافي" بـ (30%) من مجموع الناتج والتي سيؤدي إلى تحسين الزراعة أو المصادر الطبيعية بصورة عامة, وبهذا فإن حصيلة الضريبة لن تزداد بفعل التغيير في سعرها, بل كحصيلة نتيجة زيادة حجم الدخل أو "الناتج الصافي" (المعموري, مصدر سابق), ومن ثم فإن هذه الضريبة ستكون كافية لتحقيق التوازن المالي وتفادي زيادة الأسعار أو التضخم في البلد التي قد تحدثها الضرائب المتعدد, ومن ثم الابتعاد عن الأزمات الاقتصادية (أبو عيدة, مصدر سابق).

5. الاستنتاجات والمقترحات

5. 1 الاستنتاجات

1- يعتبر "المقريزي" من المساهمين الأوائل في تفسير الأزمات الاقتصادية حين قدّم تفسيراً للأزمة الاقتصادية التي حدثت في الدولة المملوكية, كما يُعتبر سابقاً على "بودان" بهذا الخصوص.

2- نستنتج بأن هدف المذهب "المركنتيلي" في بحث المشاكل الاقتصادية كانت من أجل الوصول إلى إغناء الدولة, لذلك يمكن أن نقول بأن "المركنتلية" كانت في المقام الأول نتاج عقول رجال الدولة وكبار الموظفين ورجال المال والأعمال في تلك الأيام, فلم يكن لعلم الاقتصاد ناطق بأسمه معترف به من أمثال "أرسطو" في اليونان, والقديس "توما الأكويني" في العصور الوسطى أو "آدم سميث" في الأعوام التالية.

3- نستنتج أيضاً بأن المدرسة الطبيعية كانت تعتقد بأن العالم محكوم بقوانين ثابتة عامة لا تتغير, وهذه القوانين لا تشمل العالم الطبيعي فقط, وإنما تشمل المجتمع الإنساني أيضاً بما فيه النظام الاقتصادي, لذلك نجد أن النشاط الوحيد القادر على خلق "الناتج الصافي" هي الزراعة وما عداها لا يعطي ناتجاً صافياً ويُعتبر من قبيل الحرف العقيمة.

4- رغم الآثار المدمرة للأزمات الاقتصادية, إلاّ أن الواقع أثبت أن كل أزمة تأتي تكشف عن نقاط الضعف في النظام المعني, وتشكل بذلك دفعة جديدة للنمو, كما تمثل نقطة بداية لظهور فكر اقتصادي جديد.

5- يعتبر التوقع بالأزمات أمراً مستعصياً, لكون أن كل أزمة تنفرد بطبيعة مختلفة عن طبيعة الأزمات السابقة لها, وأن عوامل إنفجارها معقدة نسبياً كونها تنطوي على تفاعل العديد من العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وحتى النفسية.

6- يشير كُتّاب الأدب الاقتصادي أن الأزمات الاقتصادية هي في الحقيقة أحد السمات الأساسية للنظام الاقتصادي سواء كان هذا النظام رأسمالي أم اشتراكي, فمثلاً أكد بعض مؤيدي المذهب التجاري بأن دافع الأزمات في النظام الرأسمالي هو سرعة دوران رأس المال الثابت بمعدل أكبر من سرعة دوران رأس المال الجاري (أو المتغير) مما يؤدي إلى هبوط في مستوى الانتاج.

5. 2 المقترحات

الاسئلة التي يحاول جميع الاقتصاديين الاجابة عليها هو كيف يمكن تفادي الازمات الاقتصادية، هل الازمات الاقتصادية مثل الزلازل لا يمكن معرفة وقت حدوثها، او كيف تنشأ؟ من الصعب وجود اجابة دقيقة وحاسمة لتعدد الافكار والمدارس الاقتصادية من جهة, واختلاف الظروف الاقتصادية من زمن الى آخر من جهة ثانية. لقد حاولنا دراسة وبحث هذا الموضوع رغم صعوبته وفيما يلي بعض الافكار التي قد تكون مفيدة:

doi: 10.25007/ajnu.v6n4a122

1- ضرورة التفريق بين الاقتصاد الحقيقي والاقتصاد المالي, حيث ان الابتعاد عن الاول سبّب حدوث تضخم في استخدام الادوات المالية مما أدى الى نشوء الأزمات الاقتصادية في العصر الحديث.

2- إن تفادي الازمات الاقتصادية يحتاج الى ضرورة تكاتف الجهود الدولية لوضع قاعدة بيانات شاملة على أسس اجتماعية وسياسية بالإضافة الى الأساس العلمي الاقتصادي لمحاولة التنبؤ بمكامن الخلل و التدخل في الوقت المناسب.

المصادر

أولاً: المصادر باللغة العربية

القرآن الكريم

1 – المجلات العلمية

1. كداوي, د. طلال محمود,(2005م), الإنفاق العسكري والتضخم (تحليل نظري- تجريبي), مجلة تنمية الرافدين, المجلد 27- العدد 79.

2 – الكتب

2. أحمد, د. محمد وقيع الله,(2010م), مدخل إلى الفلسفة السياسية, دار الفكر- دمشق.
3. أبو عيدة, د. محمد,(2009م), تاريخ الفكر الاقتصادي, الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات- القاهرة.
4. ابن خلدون, عبد الرحمن, مقدمة ابن خلدون, ج1, المحقق: عبد الله محمد الدرويش,(2004م), دار يعرب- دمشق.
5. ابن خلدون, عبد الرحمن, مقدمة ابن خلدون, ج2, المحقق: عبد الله محمد الدرويش,(2004م), دار يعرب- دمشق.
6. أرسطو,(1957م), السّياسّيات, ترجمة: الأب أوغسطينس بربارة البوليسي, اللجنة الدولية لترجمة الروائع الانسانية- بيروت.
7. إسبينوزا,(2005م), رسالة في اللاهوت والسياسة, ترجمة: د. حسن حنفي, دار التنوير للطباعة والنشر والتوزيع- بيروت.
8. أفلاطون,(1994م), المحاورات الكاملة (الجمهورية), ترجمة: شوقي داود تمراز, م1, الأهلية للنشر والتوزيع- بيروت.
9. آلن, روبرت سي,(2014م), التاريخ الاقتصادي العالمي (مقدمة قصيرة جداً), ترجمة: محمد سعد طنطاوي, مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة- القاهرة.
10. البلاوى, د. حازم,(1995م), دليل الرجل العادي إلى تاريخ الفكر الاقتصادي, دار الشروق- القاهرة.
11. جالبريث, جون كينيث,(2000م), تاريخ الفكر الاقتصادي (الماضي صورة الحاضر), ترجمة: أحمد فؤاد بلبع, عالم المعرفة- الكويت.
12. حمورابي, شريعة حمورابي, ترجمة: محمود الأمين,(2007م), شركة دار الورّاق للنشر المحدودة- لندن.
13. شكسبير, ويليام, تاجر البندقية, ترجمة: حسين أحمد أمين,(1994م), دار الشروق- القاهرة.
14. شومبيتر, جوزيف أ., تاريخ التحليل الاقتصادي, م1, ترجمة: حسن عبد الله بدر,(2005م), المجلس الأعلى للثقافة- القاهرة.
15. الشيباني, محمد بن الحسن,(1997م), كتاب الكسب, مكتب المطبوعات الإسلامية- حلب.
16. ضومط, د. انطوان خليل,(1980م), الدولة المملوكية (التاريخ السياسي والاقتصادي والعسكري), دار الحداثة- بيروت.
17. عمر, د. حسين,(1994م), تطور الفكر الاقتصادي, الكتاب الأول, دار الفكر العربي- القاهرة.
18. فوكو, ميشيل, الكلمات والأشياء, ترجمة: د. سالم يفوت,(1990م), مركز الانماء القومي- بيروت.
19. فينلى, م. آى.. عالم أوديسيوس, ترجمة: محمد عبودي ابراهيم والسيد جاد,(2014م), المركز القومي للترجمة- القاهرة.
20. كرم, يوسف,(1949م), تاريخ الفلسفة الحديثة, دار المعارف- مصر.
21. كينز, جون ماينارد, النظرية العامة للتشغيل والفائدة والنقود, ترجمة: إلهام عيداروس,(2010م), هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث (كلمة)- الإمارات.
22. لاسكى, هارولد, نشاة التحررية الأوربية, ترجمة: عبد الرحمن صدقي, (2003م) مكتبة مصر- القاهرة.
23. المعموري, عبد علي كاظم,(2012م), تاريخ الأفكار الاقتصادية, دار الحامد للنشر والتوزيع- عمان.
24. المقريزي, تقي الدين أبي العبّاس أحمد بن علي,(1987م), المواعظ والاعتبار (بذكر الخطط والآثار), ج2, مكتبة الثقافة الدينية- القاهرة.
25. المقريزي, تقي الدين أبي العبّاس أحمد بن علي, إغاثة الأمة بكشف الغمة, تحقيق: د. كرم حلمي فرحات,(2007م), عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية- القاهرة.
26. مل, جون ستيوارت, أسس اللبرالية السياسية, ترجمة: م. د. إمام عبد الفتاح و م. د. ميشيل متياس,(1996م), مكتبة مدبولي- القاهرة.
27. ملاك, د. وسام,(2013م), تطور الفكر الاقتصادي (من المركنتيلية إلى الكلاسيكية), ج1, الطبعة الثانية, دار المنهل اللبناني- بيروت.
28. النيرب, د. محمد محمود,(1997م), المدخل في تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية, ج1, دار الثقافة الجديدة- القاهرة.
29. هوبسون, جون إم, الجذور الشرقية للحضارة الغربية, ترجمة: منال قابيل, (2006م), مكتبة الشروق الدولية- القاهرة.
30. هيلبرونر, روبرت, قادة الفكر الاقتصادي, ترجمة: د. راشد البراوي, (2002م), مكتبة النهضة المصرية- القاهرة.

3 - المعاجم والموسوعات والقواميس

1. توشار, جان, تاريخ الأفكار السياسية (من عصر النهضة إلى عصر الأنوار), ج2, ترجمة: د. ناجي الدراوشة,(2010م), دار التكوين للتأليف والترجمة والنشر- دمشق.

الهوامش

(1) كان عدد المواطنين الأحرار في أثينا نحو مئة ألف شخص, في حين كان عدد العبيد أربعمائة ألف عبد أي بمعدل أربعة عبيد لكل مواطن حر. وقد كلّف العبيد بالقيام بأعمال الخدمة المنزلية وسائر المهام اليدوية كافة, في حين تفرغ المواطنون الأحرار للقيام بالمهام الذهنية والفلسفية (أحمد, 2010م).

(2) الكلام عند الغزالي في تقسيم العمل بنفس الاتجاه, وتقسيم العمل هو كثرة الوظائف التي تعمل على اتساع نطاق توزيع الدخل وعدالته, مما يؤدي إلى تفادي التأزمات الاقتصادية التي أساسها قصور الطلب.

(3) رتبة عسكرية مثل رتبة اللواء.

(4) هناك فرق ما بين التضخم وارتفاع الأسعار, فالتضخم يتجسد في وضع يكون فيه المستوى العام للأسعار مرتفع. والارتفاع المقصود هو ذلك الذي يتسم بصفة الاستمرارية وليس المؤقتة. ولهذا فإن ما يحصل من ارتفاع في الأسعار في وقت من الأوقات قد لا تعني بالضرورة وجود تضخم. فالتضخم يمكن التحسس به عبر سلسلة من الزمن وليس في نقطة معينة, إذن من هذه الناحية هو تيار من التغيرات في الأسعار (كداوي, 2005م).

(5) **كولبير:** سياسي فرنسي كان وزيراً للمالية مدة (22) عاماً تحت إمرة "لويس الرابع عشر". مات سنة 1683م.

(6) نشر "ويليام شكسبير" (1564- 1616م) قبل هذه الفترة مسرحيته الشهيرة (تاجر البندقية) والتي نُشرت لأول مرة عام (1600م) غير أن ثمة دلائل تُشير إلى أنه كتبها في وقت سابق من عام (1596م). فهذه المسرحية تُشير إلى أنه كان في مدينة البندقية الإيطالية رجل يهودي جشع أسمه "شيلوك" الذي جمع ثروة طائلة من المال الحرام, فقد كان يقرض الناس بالربا الفاحش (... أخ) (شكسبير, 1994م)

(7) الكنيسة الكاثوليكية تحرم الربا حسب ما جاء في العهد القديم, وكان الربا في أوروبا من اختصاص اليهود وتشجيع ملوك أوروبا, لكن بمجرد ظهور المذهب البروتستانتية فإن دور

doi: 10.25007/ajnu.v6n4a122

اليهود تراجع وأصبح من حق كل من يملك المال اقراضه بـ (فائدة), فقد رفض "كالفين" النظرية الكنسية القائلة بأن (النقود لا تلد النقود) وهو يعتقد أنه يجب الحكم على المشكلة على أساس أن الناس يعيشون في ظروف شديدة من المغايرة للزمن الذي ظهرت فيه الكتب المقدسة, ويقرر أن النصوص الدينية التي تنهى عن الربا ليست شاملة, ويستخلص من ذلك أن النقود يمكن أن تقترض بفائدة ما دامت شروط القرض عادلة, وبذلك أصبح هناك نوع من التمييز بين سعر الفائدة (Interest rate) والربا (Usury) (لاسكى, 2003م).

32. (8) قانون غريشام (Gresham): يرتكز هذا القانون على حتمية وجود نسبة قانونية بين الذهب والفضة في إطار نظام المعدنين, على سبيل المثال: كل وحدة ذهبية تساوي (15,5) وحدة فضية, بمعنى يكون التطابق دائماً بين النسبة القانونية من جهة والنسبة التجارية الناتجة عن أسعار الذهب والفضة المحددة بواسطة السوق من جهة ثانية. فإذا أفترضنا أن النسبة التجارية أصبحت (1 إلى 16) مقابل نسبة قانونية (1 إلى 15,5) أي أن القيمة التجارية للفضة أنخفضت بالمقارنة مع القيمة التجارية للذهب, في حين أن النسبة القانونية بقيت ثابتة, فهذا يعني أن الذهب أصبح عملة جيدة وبتالي يفترض أكتنازه, وبالمقابل يجري فقط تداول النقد الفضي (ملاك, 2013م).

doi: 10.25007/ajnu.v6n4a122